مؤتمر المناخ العالمي
والتحديات للوصول الي قرارات دولية فعالة

إعداد / د . أشرف صابر ذكى
رئيس الإدارة المركزية لبحوث الأرصاد والمناخ

١. مقدمة

بدأت ظاهرة التغير المناخى تجذب انتباه علماء العالم فى أواخر القرن الماضى، وخصوصا مسألة الازدياد المطرد والتوقع لحرارة كوكب الأرض فى الهواء السطحى، ومدى تأثيره على ارتفاع مستوى سطح مياه البحر مما سيؤدى إلى غرق السواحل الحالية، فضلا عن تأثير ذلك على الموارد المائية والإنتاج الزراعي. ويدعو علماء المناخ إلى ضرورة العمل على انخفاض الانبعاث الحرارى فى كل دولة وحددت نسب معينة لكل دولة بحلول عام ٢٠٢٥، ويتمثل الاحتباس الحرارى فى ارتفاع غازات « ثانى اكسيد الكربون، والميثان، والنتروز ، والهيدرو فلوروكربونات،والبيروفلوروكاربونات، وسادس فلوريد الكبريت». فهذه الغازات تزيد نتيجة الاستخدام الضار لها ونتيجة للأنشطة البشرية غير الواعية لآثارها السلبية نتيجة لما اظهرته الأبحاث المعملية.كما أن التوسع الزراعى على حساب إزالة الغابات وقطع الأشجار يزيد من تداعيات ظاهرة التغير المناخى.

واثناء طريقي من القاهرة الي باريس لحضور فاعليات مؤتمر باريس للمناخ والذي يُعرف رسمياً بأنه المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُر المناخ تسالت عن مدي امكانية نجاح المؤتمروامكانية التوصل الي حلول لارضاء شعوب العالم التي تتطلع الي حصاد موفق لمجابهة مشاكل التغيرات المناخية التي قد تضرب الارض وتاثير ذلك علي الاجيال القادمة. لكن بالطبع لا توجد حلول سحرية أو فورية لمسألة تغيُر المناخ. إن تحدّي المناخ يمثل واحداً من أشد التعقيدات التي يتعيّن على العالم أن يواجهها على الإطلاق. ولكن تغيُر المناخ ما لبث حالياً أن ارتفع إلى قمة جدول أعمال المؤتمر العالمي. فيما يتم اتخاذ إجراءات بشأنه من جانب البلدان والمُدن والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقادة والمواطنين الأفراد. و من خلال فاعليات مؤتمر باريس، عرض أكثر من ١٥٠ بلداً أهدافاً وطنية متصلة بالمناخ بحيث تغطّي ما يقرب من ٩٠٪ من الانبعاثات العالمية. ولعل هذا الاتفاق يمكن أن يكون نقطة تحوُّل حاسمة بشأن الأسلوب الذي يمكن من خلاله لجميع البلدان، إذا ما توحدت كلمتها في ظل إطار قانوني شفّاف ومُتفَق عليه، أن ترسم مساراً من شأنه أن يقصِر ارتفاع درجة حرارة الكوكب على أقل من درجة ونصف مئوية، وهو الهدف المتفق عليه دولياً. بغير اتفاق عالمي يصبح من الأصعب، إن لم يكن من المستحيل، توجيه مسار التعاون الدولي بشأن تغيُر المناخ. وبما أن تغيُر المناخ يمثل مشكلة لا تحترم الحدود، فإن قدرتنا على الحدّ من تغيُر المناخ ضمن مستويات آمنة نسبيا تصبح أقل بكثير.

استضافت العاصمة الفرنسية باريس المؤتمر العالمي لتغير المناخ (COP٢١) بمشاركة رؤساء، ووزراء ووفود ١٩٥ دولة، للإعداد للاتفاقية التى سيتوصل إليها المؤتمر لحماية الكرة الأرضية من مخاطر الاحتباس الحرارى والحد من انبعاث ثانى أكسيد الكربون.و قد قام وفد رفيع المستوي بقيادة السيد رئيس الجمهورية بالمشاركة في فاعليات مؤتمر المناخ العالمي - ومن أجل تحضير المؤتمر على أكمل وجه قررت فرنسا تنظيمه في باريس، في موقع لو بورجي الذي يعتبر أفضل موقع من الناحية اللوجستية لاستقبال الوفود الرسمية ووصولها إلى مكان انعقاد المؤتمر، وكذلك المجتمع المدني ووسائط الإعلام التي تمثل عناصر أساسية لنجاح المؤتمر. وقد قرّرت

فرنسا أن تنتهج في هذا المؤتمر سلوكا نموذجيا من حيث البيئة. وستنفذ برنامج عمل يتيح تقليص التأثير الناجم عن الاجتماع من حيث استهلاك الموارد الطبيعية (الماء والنفايات والطاقة) وانبعاثات غازات الدفيئة إلى أدنى حد.

وتشارك مصر بقوة في المؤتمر، حيث ألقى السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي بيانا، نيابة عن الدول الأفريقية، خلال مشاركته في افتتاح مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، بالعاصمة الفرنسية باريس.كما قمت بالمشاركة في الوفد المصري ممثلا للارصاد الجوية ووزارة الطيران المدني. ادي الوفد المصري دورا فعال من خلال المفاوضات الرسمية. بالإضافة إلى أهم المواقف التفاوضية والموقف التفاوضى للمجموعة الأفريقية. وحققت مصر نتائج إيجابية فى الحفاظ على مجموعة من المعايير التى كانت مهددة بالإلغاء، وذلك بالتنسيق مع الدول الأفريقية والعربية.

وقد تناول السيد رئيس الجمهورية في كلمته موضوع التغيرات المناخية معبراً عن وجهة نظر افريقيا وتوضيح المبادرات التي وضعتها مصر باسم افريقيا في سياق التكيف مع المناخ، وكذلك استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة باعتبارها مصدر بديل يساهم فى تخفيض الانبعاث الحراري، كما عرض سيادته تعزيز التعاون الثنائي بين مصر وفرنسا علاوة على التعاون الدولي بين مصر ودول العالم في مجال مكافحة الإرهاب. وأشار الرئيس إلى أن أفريقيا هي الأقل إسهاماً في إجمالي الانبعاثات الضارة والأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ، وذكر الرئيس أن إفريقيا تطالب بالتوصل لاتفاق دولي عادل وواضح يقوم على التباين في الأعباء بين الدول المتقدمة والنامية، وفى إطار المسؤولية المشتركة لمواجهة التغيرات المناخية، ووفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وأن يعكس هذا الاتفاق الالتزام بتوفير ١٠٠ مليار دولار سنوياً للدول النامية بحلول عام ٢٠٢٠، ومضاعفته بعد ذلك لصالح المبادرات الهادفة للحد من التغيرات المناخية في البلدان النامية.

كما قام السيد وزير البيئة باعتباره رئيس مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة بإن مصر تطالب فى خطتها بتوفير ٧٠ مليار دولار فى الفترة من ٢٠٢٠ الى ٢٠٣٠ ، مشيرا الى أن خطة مصر والمتعلقة بالتغيرات المناخية تاتى متوافقة مع الموقفين الأفريقي والعربى وتشتمل على ١٢ بندا. واكد سيادته أن مصر اتخذت عددا من الخطوات

بالفعل قبل قمة المناخ بباريس ووضعت استراتيجية طموحة للتنمية المستدامة من أجل توفير ٣٠٪ من الطاقة وتحقيق معدل نمو ٧٪ سنويًا وتنفيذ مشروعات تستهدف الفقراء في مجالات الصحة والتعليم وتعمل على ربط ذلك بسياسات مواجهة التغيرات المناخية.

وقد حشدت الحكومة الفرنسية جهودها بصورة كاملة كي يتسنى لهذا المؤتمر أن يحقق نجاحاً في الوقت الذي تتزايد فيه المبادلات بهذا الأفق مع ممثلي كل الدول والمنظمات الدولية، بل وأيضاً مع المحليات والمجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية والشركات والنقابات. أقرت الوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في باريس مسودة اتفاق يأملون أن يُشكّل الأساس لاتفاق عالمي لتقليل انبعاثات الكربون. وعملت وفود من ١٩٥ دولة خلال الليل في قاعة المؤتمرات لو بورجيه من أجل إقرار مسودة الاتفاق. وسوف يتعين على الوزراء اتخاذ العديد من القرارات السياسية الضرورية كي تتحول المسودة إلى اتفاق طويل الأمد. وأعربت العديد من الوفود عن الارتياح ببلوغ هذه النقطة على الأقل، إذ أنها تعتبر حاسمة بعد سنوات من التفاوض. وتحدد الوثيقة عددا من الاختيارات أمام الوزراء بشأن ماهية الهدف طويل الأمد للاتفاق، وكذلك حجمه وأساليب جمع تمويل لصالح الدول الأشد فقرا. وبين الأمور الشائكة، سوف يتعين على الوزراء التعامل مع التفريق بين الدول النامية والمتقدمة. وتتحفظ العديد من الدول على تغيير أسلوب تقسيم الدول بين الفئتين اعتمادا على مواقعها في عام ١٩٩٢ عندما جرى التوقيع على معاهدة الأمم المتحدة. وتريد العديد من الدول الغنية تغيير هذا الأمر، كما ترغب في أن يحدد عدد أكبر من دول الاقتصادات الناشئة أهدافا لتقليل الانبعاثات وأن تقدم تبرعات في مجال المناخ.

كرئيس لمجموعة الهيدرولجي الافريقية من خلال المنظمة العالمية للارصاد الجوية قمت بالتنسيق مع المجموعة الافريقية التي حضرت قمة المناخ من اجل تطوير ودعم بحوث المياه وكذلك تاثير التغيرات المناخية علي مصادر المياه في القارة الافريقية.

و تعمل مصر اليوم مع العالم بهذه الروح من الشفافية وتركيز الجهد كي نصل إلى اتفاق عالمي حول المناخ. بهذه المناسبة، نحن نحرص مجدداً على التأكيد، في هذا المقال، على الدور الرئيسي الذي ستلعبه مصر خلال الأشهر القادمة حيث أنها ستمثل صوت القارة الإفريقية، لاسيما في واشنطن وفي باريس. لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن أفريقيا تعد القارة الأكثر تأثراً بالنتائج البيئية والاقتصادية والإنسانية والاجتماعية المتعلقة بالتغيرات المناخية. وفي الوقت نفسه، تحوي القارة الإفريقية ديناميكية إيجابية حاملة لحلول ولتغير في

النماذج الاقتصادية مما يتعين أن يؤدي إلى المزج بين التنمية ومكافحة التغيرات المناخية.

بالطبع لم انسي ماكان من صيف ٢٠١٥ في شهر أغسطس الماضي وما كنا نجابه من صعوبات رغم اعتيادنا في مصرعلي حرارة الصيف الطويل على مدى أشهر. فلقد شهدت مصر مؤخراً موجات حر طويلة واستثنائية صاحبتها نسبة رطوبة عالية بصورة غير طبيعية. مما أدى إلى وفاة حوالي مائة شخص وفقاً للإحصائيات الرسمية إلى جانب علاج الآلاف من المصريين في المستشفيات ضربت هذه الموجة الحارة الاستثنائية دولاً أخرى غير مصر.

فقد وجد بالفعل العلماء أن متوسط درجات الحرارة هذا الصيف هي الأعلى في العالم منذ ١٨٨٠، أي انها درجات لم تسجل من قبل بواسطة المعاهد والهيئات المختصة. هكذا تستمر ظاهرة تغير المناخ في التفاقم في جميع أنحاء العالم مؤدية إلى نتائج عديدة غالبا ما تكون درامية. نحن نعلم أيضاً بفضل أبحاث العلماء إن تزايد تركز ثاني أكسيد الكربون في الجو هو السبب الرئيسي في تغير المناخ وانه إذا لم يأخذ ذلك الأمر مسارا عكسياً فإن درجات الحرارة سترتفع بمقدار ٣، ٤ أو ٥ درجات في المتوسط مما سيؤدي إلى أوضاع إنسانية حادة. في هذا السياق الدرامي، فإنه من اللازم ومن العاجل التحرك. اذ يمثل التغير المناخي تهديداً عالمياً ينبغي أن نرد عليه معاً وبتصميم. فالحل كلنا نعرفه: يجب مجابهة ظاهرة الاحتباس الحراري للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض عند مقدار ١,٥-٢ درجة مئوية في المتوسط ويجب مساعدة الدول والشعوب على التكيف. نحن معنيون كلنا و يجب أن يكون الحشد جماعياً.

١. خلفية مختصرة حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو

بدأت الاستجابة الدولية السياسية لتغير المناخ بتبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٢ ، وقد وضعت هذه الاتفاقية اطار العمل الذي يهدف إلى تثبيت مستوى غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وذلك بهدف تجنب « التدخلات الخطيرة الناشئة عن أنشطة بشرية ». وقد وصل عدد الأطراف الموقعة على الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في ٢١ مارس/ آذار ١٩٩٤ إلى ١٩٦ طرفا. وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي بموجبه التزمت الدول الصناعية والدول في مرحلة التحول لاقتصاديات السوق بتحقيق أهداف تخفيض الانبعاثات. وقد وافقت هذه الدول المعروفة باسم الاطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية الاطارية، بتخفيض اجمالي انبعاثات ستة من غازات الدفيئة بمتوسط ٥٪ دون مستويات ١٩٩٠ في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢. هذا وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٥ ووقع عليه حتى الآن ١٩٢ طرفا.

المفاوضات طويلة الأجل فيما بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ : انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو : في مونتريال بكندا في عام ٢٠٠٥ حيث تقرر إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو طبقا للمادة ٣-٩ من البروتوكول. وتلزم هذه المادة الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالنظر في التعهد بالتزامات إضافية قبل سبع سنوات على الأقل من نهاية فترة الالتزام الأولى.

وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ انعقد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشر، وانعقد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في دورته الثالثة في بالي، إندونيسيا ونتج عنه الاتفاق على خارطة طريق بالي للقضايا طويلة الأجل. وأقر مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشر خطة عمل بالي وأنشأ الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية ليكون مسؤولاً عن أعمال

التخفيف والتكيف والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات والرؤية المشتركة حول العمل التعاوني طويل الأجل. واستمرت المفاوضات حول الالتزامات الإضافية للدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول ضمن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الإلتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وتحدد الموعد النهائي لاختتام المفاوضات ذات المسارين في كوبنهاغن ٢٠٠٩.

كوبنهاغن: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ في كوبنهاغن، الدانمرك. وقد شهد هذا الحدث رفيع المستوى نزاعاً حول الشفافية والعملية ذاتها. وبنهاية مساء يوم ١٨ ديسمبر/كانون الأول نتج عن هذه المحادثات اتفاقاً سياسياً «اتفاق كوبنهاغن» والذي تم عرضه على الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف لإقراره. وبعد ثلاثة عشر ساعة من الجدل، وافقت الوفود على «الاحاطة علماً» باتفاق كوبنهاجن وإلى مد ولايات المجموعات المتفاوضة حتى الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٠، أعلنت ما يزيد على ١٤٠ دولة دعمها لاتفاق كوبنهاغن. كما قدمت ما يزيد على ٨٠ دولة معلومات حول أهداف أو أعمال التخفيف لديها.

كانكون: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ في كانكون، المكسيك حيث قامت الأطراف بالانتهاء من إعداد اتفاقيات كانكون وقررت مد فترة عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية والفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو حتى عام آخر. وبموجب مسار هذه الاتفاقية. يشير المقرر ١/مأ- ١٦ إلى إدراكه إلى الحاجة إلى عمل تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية بهدف الحد من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ٢° درجة مئوية عن مستويات ما قبل العصر الصناعي. كما وافقت الأطراف على النظر في تعزيز الهدف طويل المدي أثناء مراجعته عام ٢٠١٥ ويشمل ذلك ما يتعلق بهدف ١,٥° درجة مئوية المقترح. كما تناول المقرر ١/مأ- ١٦ الجوانب الأخرى من التخفيف مثل قياس الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها، وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية ودور الحماية والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون في الغابات (REDD+). كما ساهمت اتفاقيات كانكون في إنشاء مؤسسات وعمليات جديدة وتشمل إطار كانكون للتكيف ولجنة التكيف وآلية التكنولوجيا والتي تتضمن اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وتم إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ وتم تكليفه ككيان تشغيلي جديد للآلية المالية للاتفاقية.

ديربان: عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديربان، جنوب أفريقيا في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. وتغطي نتائج مؤتمر ديربان عدة موضوعات منها الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو، واتخاذ قرار حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية، والاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ. كما وافقت الأطراف على بدء عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز ليُكلف بمهمة «إعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية يتم تطبيقها على كل الأطراف». ومن المخطط أن يستكمل الفريق العامل المفاوضات في ٢٠١٥، حيث تدخل الأداة الجديدة حيز التنفيذ عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك تم تكليف الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز بالنظر في الإجراءات الخاصة بغلق فجوة طموح ما قبل ٢٠٢٠ والتي تتعلق بهدف ٢ درجة مئوية.

الدوحة: تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ في الدوحة، قطر في نوفمبر/ تشرين الثاني

وديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢. وقد نتج عن هذا المؤتمر حزمة من القرارات يشار إليها بـ «بوابة الدوحة للمناخ». وتتضمن هذه القرارات تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية والاتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في الدوحة. كما وافقت الأطراف أيضاً على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. وتم تحويل عدد من الأمور التي تتطلب المزيد من الدراسة إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مثل: مراجعة ٢٠١٣ – ٢٠١٥ للهدف العالمي، وأعمال التخفيف بواسطة الدول المتقدمة والدول النامية، وآليات مرونة بروتوكول كيوتو، وخطط التكيف الوطنية، والقياس والإبلاغ والتحقق، وآليات السوق والآليات الأخرى، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

وارسو: تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣ في وارسو، بولندا. وقد تركزت المفاوضات حول تنفيذ الاتفاقيات التي تم الوصول إليها في الاجتماعات السابقة وتشمل استكمال عمل الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز. وقد أقر الاجتماع القرار الخاص بالفريق العامل والذي يدعو الأطراف إلى البدء في أو تكثيف الاستعدادات المحلية الخاصة بالمساهمات المحددة على المستوى الوطني. بالإضافة الى الاسراع في تنفيذ خطة عمل بالي وطموح ما قبل ٢٠٢٠. كما اعتمدت الأطراف قراراً بإنشاء آلية وارسو الدولية حول الخسائر والأضرار. وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية – وهي سلسلة مكونة من سبعة قرارات حول التمويل والترتيبات المؤسسية والقضايا المنهجية الخاصة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية.

ليما: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ليما، بيرو في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. وقد تضمن هذا المؤتمر الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. كما اجتمعت الهيئات الثلاث الفرعية: الدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والدورة الحادية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ والجزء السابع من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز.

وقد ركزت المفاوضات في ليما على نتائج أعمال الفريق العامل واللازمة للتقدم نحو اتفاق باريس أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في ٢٠١٥، وتشمل هذه النتائج تحديد المعلومات والعمليات الخاصة بتقديم المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني في أقرب وقت ممكن في ٢٠١٥، والتقدم نحو عناصر مسودة النص التفاوضي. وبعد مناقشات مطولة، اعتمدت الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف «نداء ليما للعمل المناخي»، والذي يدفع المفاوضات نحو اتفاق عام ٢٠١٥ ويشمل عملية تقديم ومراجعة المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني. كما تناول القرار تعزيز طموح ما قبل ٢٠٢٠.

كما اعتمدت الأطراف ١٩ قراراً، ١٧ منهم بموجب مؤتمر الأطراف واثنين بموجب مؤتمر الأطراف العامل. وتشمل هذه القرارات عدة أمور من بينها: المساعدة في تفعيل آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار، والبدء في برنامج عمل ليما حول النوع الاجتماعي، واعتماد إعلان ليما حول التعليم وزيادة الوعي. وقد استطاع مؤتمر ليما لتغير المناخ وضع الأساس لباريس وذلك عن طريق تتبع التقدم الذي تم في وضع عناصر النص التفاوضي

لاتفاق ٢٠١٥ واعتماد قرار حول المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني، ويشمل نطاق هذه المساهمات، والمعلومات المسبقة، والخطوات التي يجب اتخاذها بواسطة الأمانة بعد تقديم هذه المساهمات.

٣. الاطر والاقتراحات

تحدث أمام المؤتمر ملوك ورؤساء دول العالم ، من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة الذى اوضح أن أكثر من ١٨٠ بلدا قد قدمت الخطط الوطنية بشأن تغير المناخ والتي تغطي ما يقرب من ١٠٠ في المائة من الانبعاثات العالمية واشار الى ان ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين له تاثيرات سلبية على الأمن الغذائي والمائي، والاستقرار الاقتصادي والامن الدولي، واكد على أهمية التوصل إلى اتفاق حقيقي عالمي في باريس. وذكر أنه يجب على الدول المتقدمة الحفاظ على تعهدها بتوفير ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ وانه يجب تضمين الاتفاق الجديد إطارا شفافا واحدا للقياس والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز، وينبغي أن تتلقى البلدان ذات القدرات المنخفضة الدعم وتتمتع بإجراءات مرنة حتى تتمكن من تلبية متطلبات هذا النظام الجديد . كما تحدث الامين العام للمنظمة العالمية للارصاد الجوية حيث اشار الى ان معدل الانبعاثات الحرارية اذا استمرت على النحو الحالى فسوف يؤدى ذلك الى ارتفاع درجة حرارة الارض بمعدل ٦ درجات مئوية . واعتبر الرئيس الفرنسى أن الاقتصادات النامية يجب بدورها أن تعمل بمنتهى السرعة للانتقال للعمل على مصادر الطاقة المتجددة وأكد على أن مستقبل الكرة الأرضية سيتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها خلال المؤتمر .وتحدث الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين وغيرهم من الرؤساء وتضمنت المداخلات دور الدول المتقدمة في كونها مصدر كبير لانبعاث الغازات المسببة للحرارة التي تنتج عنها التغيرات المناخية والآثار السلبية التي تؤثر بدورها على الأوضاع الاقتصادية للبلاد علاوة على تأثيرها على البيئة والصحة وأرواح البشر. كما أشارت الوفود إلى انه يتعين على الدول المتقدمة أن تتحمل العبء الرئيسي في التصدي للتغير المناخي نظراً لكونها المصدر الأساسي للانبعاثات الحرارية، وأكدت وجوب توحيد الجهود بهدف التوصل إلى اتفاقية شاملة ومتزنة توحد الجميع في التصدي لظاهرة التغير المناخي على انه يحق لكل دولة اختيار المعالجة التي تتلاءم مع ظروفها.

يعقد العزم علي كفالة بذل اقصي قدر ممكن من جهود التخفيف من الانبعاثات في فترة ماقبل عام ٢٠٢٠ علي ان تشمل الاجراءات مايلي:

- حث جميع اطراف برتوكول كيوتو التي لم تصدق بعد علي تعديل الدوحة لبرتوكول كيوتو علي ان تصدق عليه وتنفذه
- حث جميع الاطراف التي لم تقدم تعهد بعد في مجال التخفيف في اطار اتفاقات كانكون علي ان تقدمه و تنفذه
- تسريع التنفيذ الكامل للمقررات التي تجسد النتائج المتفق عليها وتعزيز جهود مستوي الطموح في فترة ما قبل ٢٠٢٠ لضمان بذل جميع الاطراف لاعلي مستوي ممكن من جهود التخفيف في اطار الاتفاقية
- دعوة البلدان النامية الاطراف التي لم تقدم اولي تقاريرها المحدثة لفترة السنتين الي ان تفعل ذلك في اقرب وقت ممكن
- يشجع الاطراف علي الترويج لدي الجهات ذات المصلحة من الاطراف وغير الاطراف لالغائها الطوعي لوحدات الانبعاثات، ومدي تفادي اذدواجية حساب الوحدات الصادرة في اطار برتوكول كيوتو، بما في ذلك وحدات خفض الانبعاثات المعتمد الصالحة لفترة الالتزام الثانية.

وناقشت القمة كثير من المشاريع الرامية إلى الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والتكيف مع انعكاسات التغيرات المناخية القصوى، ومن المشاريع الهامة التي تم مناقشتها خلال قمة المناخ العالمية ذلك الذي يتعلق بالحزام الأخضر الذي يفترض أن يشق القارة الإفريقية من أثيوبيا إلى السنغال، والعقبات التي حالت دون تفعيل المشروع كما ينبغي تفعيله وعلى الدروس المستقاة منها. وكان المشروع الذي أطلق عام ٢٠٠٥ تحت مسمى "المبادرة الإفريقية للجدار الأخضر الكبي". يهدف إلى إقامة حزام أخضر على امتداد قرابة سبعة آلاف كلم. وتعزى الرغبة في بعث المشروع إلى اتساع رقعة التصحر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي باتجاه الجنوب لعدة أسباب أهمها طول فترات الجفاف التي تطول أكثر من اللازم، وتزايد الضغوط على الأراضي الزراعية والمراعي في هذه البلدان مما جعل أتربتها لا تصلح بشكل متدرج للرعي وللزراعة. ومن أهم العقبات التي حالت دون المضي قدما في إنجاز الحزام الأخضر الإفريقي للحد من التصحر عدم ضخ أموال كافية لإنجازه والتعامل مع الحزام كما لو كان وقفا على غرس أشجار لا علاقة لها بالعميلة التنموية المحلية والمبادرات الرامية إلى مكافحة الفقر.

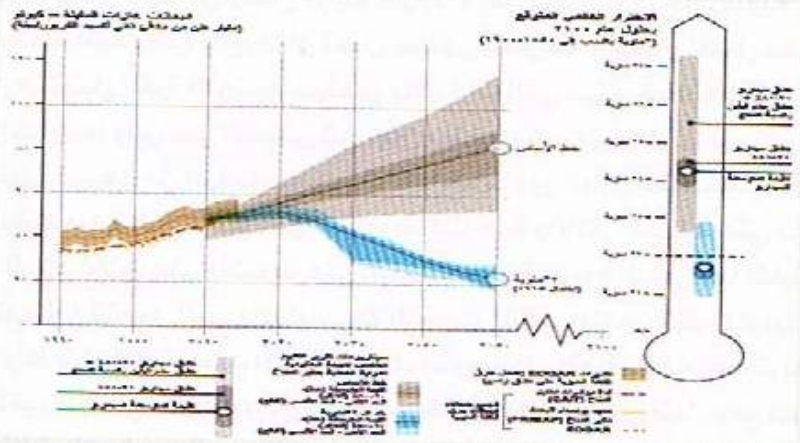

انبعاثات غازات الدفيئة على مر التاريخ والمتوقعة حتى ٢٠٥٠

يحدد عدد من الدراسات والتقارير الحديثة إمكانية تحقيق انخفاضات كبيرة في الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل هذه الدراسات ما قامت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وغيرها من المؤسسات البحثية الدولية. ومع الإقرار بوجود تفاوت في المنهجيات والافتراضات والنطاق والتغطية للتدابير التي أخذت في الاعتبار عبر الدراسات التي تم تقييمها، إلا أنها جميعًا تظهر أن استغلال الخفض غير المستخدم الممكن تحقيقه في الانبعاثات يمكن أن يقلل فجوة الانبعاثات في ٢٠٣٠ بصورة كبيرة .وعند النظر إلى الوضع المجمل، فإنها تشير إلى إمكانية زيادة خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بقيم تتراوح ما بين ٥ إلى ١٢ مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/عام (النطاق) ١٣ -٣ ؛وذلك بحسب مستوى الانبعاثات الناتج من تنفيذ المساهمات المقررة المحددة وطنياً، وما بين ٥ إلى ١٠ مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/عام (النطاق) : ١١ -١وذلك بحسب مستوى الانبعاثات المرتبط بتنفيذ المساهمات المقررة المحددة وطنياً غير المشروطة .ويمكن أن تسهم هذه الانخفاضات في الانخفاضات اللازمة لسد فجوة الانبعاثات في عام ٢٠٣٠ ، والتي تقدر، كما ذُكِر سابقًا بنحو ١٤ مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (النطاق) ١٧ - ١٢ ؛بالنسبة لحالة المساهمات المقررة المحددة وطنياً غير المشروطة وبنحو ١٢ مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون(النطاق) ١٥ - ١٠ ؛ إذا تم تنفيذ كل من المساهمات المقررة المحددة وطنياً المشروطة وغير المشروطة.